اقتصاد

العالم يبحث عن موظفين جدد

لندن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تجاوز عدد الوظائف الشاغرة في بريطانيا المليون للمرة الأولى على الإطلاق، تواجه أكثر من 60% من الشركات حول العالم أزمة في تعيين موظفين جدد لعدم قدرتها على جذب العمالة في ظل استمرار تهديد جائحة كورونا ومواصلة القيود على أنشطة السفر والتنقل وغلق الحدود. ووفق أرقام رسمية بريطانية فقد تراجع معدل البطالة في المملكة المتحدة خلال الربع السنوي المنتهي في شهر يوليو الماضي، كما تجاوز عدد الوظائف الشاغرة حاجز المليون للمرة الأولى. وبحسب بيانات هيئة الإحصاءات الوطنية الصادرة أمس الثلاثاء، تراجع معدل البطالة في المملكة المتحدة بنحو 03% إلى 4,6% خلال الفترة من مايو وحتى يوليو.

وأشارت البيانات إلى أن عدد الأفراد في سوق العمل في بريطانيا زاد بمقدار 241 ألفًا خلال أغسطس إلى 29,1 مليونا، ليعود بذلك إلى نفس مستويات ما قبل جائحة «كورونا». كما أوضحت أن فرص العمل الشاغرة زادت أعلى مستوى، مليون فرصة، للمرة الأولى على الإطلاق خلال الفترة من يونيو وحتى أغسطس عند 1,034 مليون، كما أنها أعلى مستويات ما قبل الجائحة بمقدار 249 ألفًا. وذكر التقرير أن عدد الوظائف الشاغرة في المملكة المتحدة على مدار الفترة من يونيو وحتى أغسطس زاد بنحو 35,2% أو بمقدار 269,3 ألفا. وعالميا تواجه ثلثا الشركات مشكلة في تعيين موظفين جدد لعدم قدرتها على جذب العمالة، وفقًا لمسح أجرته «مان باور غروب»، احدي الشركات المزودة لخدمات التوظيف. وأظهر المسح الذي شمل نحو 45 ألفًا من أصحاب العمل في 43 دولة ونقلته وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن 69% من أصحاب العمل يشهدون صعوبات في تعيين موظفين جدد، وهي النسبة الأعلى خلال 15 عامًا. كما أعلنت 15 دولة معظمها في أوروبا وأميركا الشمالية عن خطط توظيف، بأعلى مستوى منذ بدء المسح في عام 1962، وقال المدير التنفيذي لمؤسسة مان باور غروب، جوناس بريسينغ، في بيان: استمرار نقص المواهب يعني أن العديد من الشركات تمنح الأولوية للاحتفاظ بالعاملين وتدريبهم وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجون إليها للنجاح مع استمرار التعافي الاقتصادي.

وقال نحو 40% من المشاركين في المسح، إنهم يقدمون التدريب وتنمية المهارات للموظفين من أجل جذب المواهب والحفاظ عليها، كما أوضحت نسبة مماثلة أنها تقدم جداول عمل مرنة. في تطور آخر رفعت عملاق التجارة الإلكترونية، أمازون دوت كوم، الحد الأدنى لأجور موظفيها في الولايات المتحدة إلى 18 دولارًا في الساعة. وتمثل الزيادة في الحد الأدنى للأجور لدى أمازون ارتفاعًا بنحو 6% عن المستويات السابقة عند 17 دولارًا. ووفقًا لما ذكره مسؤول في الشركة في تصريحات لوكالة «رويترز»، فإن أمازون تخطط لتوظيف 125 ألف عامل في قطاعي المستودعات والنقل. وتعزز أمازون عملية التوظيف لديها للمساعدة في تشغيل 100 منشأة لوجستية تم إطلاقها هذا الشهر في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أكثر من 250 منشأة تم افتتاحها في وقت سابق من هذا العام. ويوم الأحد أعلنت أمازون توسيع استثماراتها في التعليم والتدريب إلى ما يُقدَّر بـ 1,2 مليار دولار بحلول عام 2025 لتغطية الرسوم الدراسية الجامعية الكاملة لموظفيها البالغ عددهم 750 ألف فرد في الولايات المتحدة.

(Getty)

بيتكوين قد تقفز إلى 500 ألف دولار

في الوقت الذي تشهد فيه العملات الرقمية حالة تذبذب في الفترة الأخيرة، توقعت المديرة التنفيذية لمؤسسة آرك إنفست Ark Invest، كاثي وود، ارتفاع سعر بيتكوين إلى 500 ألف دولار خلال 5 سنوات. وتعتمد توقعات وود على إمكانية مواصلة الشركات تنويع ميزانيتها لصالح أكبر عملة رقمية من حيث القيمة السوقية، وبدء المستثمرين والمؤسسات تخصيص 5% من تمويلاتهم للاستثمار في العملة. وأوضحت في مقابلة مع «سي إن بي سي» الإثنين، أنه في حالة حدوث ذلك، فإن سعر بيتكوين سيصبح 10 أضعاف مستواه الحالي، وأن يصل إلى 500 ألف دولار مقابل 45 ألف دولار حالياً. كما أكدت أنه أصبح لدى شركتها قناعة بعملة إيثريوم التي تعززت قيمتها بصورة كبيرة في 2021.

أخبار

تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة خلال أغسطس

تباطأ التضخم في الولايات المتحدة خلال أغسطس/آب للشهر الثاني على التوالي وبأكثر من توقعات المحللين، في وقت يستعد فيه مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) برئاسة جيروم باول لخفض مشترياته

من الأصول. وحسب بيانات «مكتب إحصاءات العمل الأميركي» الصادرة الثلاثاء، ارتفع مؤشر التضخم في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة 0,3% في أغسطس الماضي على أساس شهري، مقارنة بتوقعات ارتفاعه 0,4%، وبعدما زاد بنحو 0,5% في يوليو. فيما ارتفع المؤشر 5,3% خلال الشهر الماضي على أساس سنوي. كما تباطأ معدل التضخم الأساسي في أسعار المستهلكين، إذ زاد 0,1% في أغسطس على أساس شهري، بعد ارتفاعه بنحو 0,3% في يوليو السابق له، فيما صعد بنسبة 4% على أساس سنوي.

توقعات بزيادة الطلب على الطائرات الجديدة

توقع عملاق الطائرات العالمية «بوينغ» في رؤيته السنوية للسوق ارتفاع الطلب على الصناعة خلال العشرين عامًا المقبلة، رغم أن وباء كوفيد-19 محا عامين من النمو لسوق الطائرات التجارية. وتوقعت بوينغ الأميركية ارتفاع الأسطول العالمي من الطائرات التجارية من 25,9 ألفا في 2019 إلى 49,4 ألف طائرة بحلول عام 2040، مع ما يقرب من 90% من تلك الطائرات من الطرازات الجديدة التي ستدخل الخدمة خلال هذه الفترة. كما تتوقع وصول قيمة صناعة الطيران العالمية بما في ذلك الدفاع والخدمات إلى 9 تريليونات دولار على مدى العقد المقبل، وهو ما يزيد 500 مليار دولار عن توقعاتها الصادرة العام الماضي. وقال كبير المسؤولين الاستراتيجيين لدى «بوينغ»، مارك ألين: إنها وجهة نظر واعدة للغاية، وتخبرنا أن الوقت قد حان لبدء الاستعداد للنمو.

شركة النفط الأنغولية تسجل أكبر خسائر

أعلنت شركة الطاقة الحكومية في أنغولا، ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا، تسجيل خسائر عن العام الماضي بقيمة 3 مليارات دولار. ووفقً بيان صادر عن الشركة فإن خسائرها عن 2020 هي الكبرى في 10 سنوات على الأقل، مقابل أرباح بقيمة 125 مليون دولار خلال 2019. كما سجلت الشركة تراجعًا حادًا في إيرادات مبيعات النفط الخام في العام الماضي، ووصفت عام 2020 بأنه العام غير الطبيعي بسبب جائحة «كورونا». وتكافح أنغولا التي تعتمد على النفط في 90% من صادراتها للتعافي من انهيار الأسعار في 2014 وحتى 2016، إلى جانب إخفاقها في تعزيز الاستثمارات التي تحتاج إلى زيادة الإنتاج من حقولها القديمة.

رصد ناقلة نفط إيرانية في سورية مقصدها لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

كشفت خدمة «تانكر تراكرز» الإلكترونية المتخصصة في تتبع شحنات النفط عالمياً، أمس الثلاثاء، أن لديها صوراً تؤكد أن ناقلة نفط إيرانية تفرغ زيت الوقود (المازوت) في ميناء بانياس السوري تمهيدا لنقله إلى لبنان الذي يعاني أزمة معيشية حادة بسبب نقص الوقود وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة. وذكرت الخدمة على حسابها في «تويتر»، أن «الناقلة التي لا يمكنها توصيل شحنتها بحرا بشكل مباشر إلى لبنان بسبب العقوبات الغربية، فذهبت إلى بانياس في سورية لنقل الشحنة برا»، في إشارة إلى العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على الحكومة الإيرانية ونظام بشار الأسد. وترزح سورية كذلك تحت وطأة عقوبات أميركية، لذلك ليس هناك ما تخسره من تلقي الشحنة. وأضافت، وفق رويترز، أن الشحنة تحتاج إلى 1310 شاحنات لنقلها إلى لبنان، وقدرت حجم الشحنة بنحو 33 ألف طن متري من زيت الوقود.

وكان الأمين العام لـ«حزب الله» اللبناني حسن نصرالله تطرق في كلمة متلفزة يوم الاثنين، إلى الخيارات المتاحة لوصول الشاحنة إلى لبنان، وقال إنها كانت كثيرة، بيد أن الاختيار صبّ في عدم إحراج الدولة والسلطات اللبنانية، وتفادياً لتعريضها للعقوبات أتى القرار بأن تكون وجهة السفينة الإيرانية إلى سورية ومن ثم تدخل الشحنات إلى لبنان بالصهاريج. وكشف نصر الله أن الباخرة الأولى وصلت إلى مرفأ بانياس السوري ليل الأحد، وانتهى تفريغ حمولتها الاثنين، على أن يبدأ غدا الخميس نقل المشتقات النفطية إلى البقاع لتخزن في خزانات محددة في بعلبك، وهي منطقة نفوذ حزب الله، لتوزع لاحقاً إلى بقية المناطق اللبنانية، معلناً عن باخرة رابعة قادمة في الإطار نفسه.

وأصيبت الحياة اليومية في لبنان بالشلل بسبب نقص الوقود وافتقار الحكومة للنقد الأجنبي اللازم لشرائه. وإمدادات الكهرباء من الدولة متاحة لبضع ساعات يوميا فقط إن أتيحت من الأساس، وأغلب المنازل والمنشآت تعتمد بشكل متزايد على مولدات كهرباء خاصة تعمل بزيت الوقود.

وخفضت الأزمة المالية 90% من قيمة الليرة اللبنانية منذ عام 2019، ودفعت أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع بأكثر من 550%، ووضعت ثلاثة أرباع السكان على شفا الفقر. ووصف البنك الدولي الحالة بأنها إحدى أشد فترات الكساد في التاريخ الحديث.

زراعة

قطن السوريين
سباق أسعار بين النظام والمعارضة لجلب المحصول

دخل النظام السوري في سباق مع المعارضة للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من محصول القطن المحلي للموسم الحالي، المنتظر استلامه بحلول الأسبوع المقبل، بغرض تخفيف الأعباء المالية الناتجة عن الاستيراد

عدنان عبد الرزاق

رفع نظام بشار الأسد سعر القطن المستلم من المزارعين بمقدار ألف ليرة عن السعر الذي حدده في مارس/ آذار الماضي، ليصل أخيراً إلى 2500 ليرة للكيلوغرام الواحد، ويكسر بذلك سعر الإدارة الذاتية التي حددت السعر عند 1950 ليرة، فيما تسيطر على أهم مناطق إنتاج القطن في محافظتي الحسكة والرقة، شمال شرقي سورية. وبالأسعار التي طرحها نظام بشار، تبقى المعارضة خارج المنافسة، وفق حسان محمد، مدير مؤسسة الحبوب بالحكومة المعارضة. وقال محمد لـ«العربي الجديد»، إن أهم مناطق إنتاج القطن تقع تحت سيطرة المعارضة السورية، في تل أبيض بمحافظة الرقة ورأس العين في محافظة الحسكة. وأشار إلى إمكانية عزوف البعض عن تسليم المحصول سواء إلى حكومة النظام أو المعارضة، خاصة أن السعر في مناطق المحالج في الرقة والحسكة يحدد مبدئياً بين 800 دولار و850 دولاراً للطن، وهو أعلى من السعر الذي حدده نظام الأسد وسعر الإدارة الذاتية.

وتأتي أهمية محصول القطن، بحسب المهندس الزراعي يحيى تناري، «من تراجع المساحات والإنتاج وحاجة المنشآت»، فبعد أن كان القطن يزرع على مساحة تزيد عن 250 هكتاراً (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع)، أضحت مساحة زراعته هذا العام لا تتجاوز 29 هيكتارا، كما تراجع الإنتاج من نحو 1,3 مليون طن في فترات ذروة الإنتاج بنهاية التسعينيات، بما يمثل 1,8% من الإنتاج العالمي، إلى نحو 120 ألف طن اليوم. وبجانب انحسار المساحات المزروعة بالقطن، تراجعت إنتاجية الهكتار الواحد، فقبل عام 2011 كانت في حدود 3953 كيلوغراماً من القطن المحبوب و1383 كيلوغراماً من قطن الشعر، في حين كان المردود العالمي 787 كيلوغراماً من قطن الشعر بالهكتار الواحد، كما دخلت سورية منذ عام 2008 في إنتاج القطن العضوي لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد الصين وتركيا، وفق تناري.

وقال إن أهمية القطن تأتي أيضاً من حاجة المنشآت الحكومية والخاصة العاملة في قطاع الغزل والنسيج والألبسة إلى المحصول المحلي، لافتا إلى أنه بعد أن كان نحو 70% من المحصول يصدر خلال العقود الماضية، أضحى اليوم أقل من حاجة المنشآت المحلية، ما دفع نظام بشار الأسد، خلال يوليو/ تموز الماضي، إلى السماح للقطاع الخاص، ولأول مرة بتاريخ سورية، باستيراد القطن المحلوج.

وكان رئيس مجلس الوزراء في حكومة بشار الأسد حسين عرنوس قد وافق على توصية اللجنة الاقتصادية بتأييد مقترح وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة القاضي بالسماح باستيراد القطن المحلوج للقطاع العام والصناعيين فقط وفق طاقتهم الإنتاجية الفعلية لمدة ستة أشهر فقط.

كما نص القرار على السماح للصناعيين باستيراد مادة الخيوط القطنية بكمية 5 آلاف طن، تلبية لطلبات الصناعيين والتوصيات المنبثقة عن الملتقى الأول للصناعات النسيجية، الذي عقد في أواخر العام الماضي، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية من الأقطان المحلوجة. ويعتبر مدير معمل غزل إدلب السابق عدنان تامر أن تراجع إنتاج القطن جاء بقرارات حكومية، حتى قبل الثورة، وذلك بتقليل المساحات المزروعة بحجة شراهة القطن للمياه، ما أدى إلى تراجع الإنتاج تدريجياً إلى ما دون 800 ألف طن، ليستمر التراجع خلال الثورة، بسبب تفتت الملكية وغلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي، والأهم تراجع المياه، خاصة بنهر الفرات، شمال شرق سورية.

وحول قرار الاستيراد، يقول تامر لـ«العربي الجديد»، إنه «فضلاً عن أنه قرار محزن، فسورية التي اتهمت يوماً بإغراق السوق المصرية والأسواق الأوروبية بالقطن والغزول، تستورد اليوم، ولكن الملفت في الأمر هو الكمية التي حددها القرار بخمسة آلاف طن، وهي أقل من ربع إنتاج معمل إدلب قبل الثورة، وهذا يدل على تراجع هذه الصناعة وإغلاق المنشآت الخاصة، بينما كانت نحو 20% من الأيدي العاملة في سورية تعمل في قطاع الغزل والنسيج والأقمشة». من جهته، يقول المدير السابق للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية سمير رمان إن زراعة القطن تتركز في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة وحلب، إضافة إلى مساحات قليلة في حماة وإدلب، وهذه المناطق شهدت حرباً وتعاني حتى اليوم من قلة الأيدي العاملة وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، بعد تراجع المياه وقلة المحروقات والأسمدة. ويضيف رمان، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن إنتاج القطن السوري منذ عام 2011 في تراجع، ففي حين كان يراوح بين 600 و800 ألف طن من القطن الخام، نزل حالياً إلى ما بين 120 و130 ألف طن، مشيراً إلى أن انحسار الإنتاج لم يكن فقط بسبب تراجع المساحات المزروعة، وإنما أيضاً بسبب توقف المحالج والمعامل لسنوات، فضلاً عن انعدام إمكانية التصدير عملياً.

الإنتاج تراجع إلى 120 ألف طن سنوياً مقابل 1,3 مليون قبل الحرب

مجلح لمعالجة القطن في حلب (Getty)

تقرير

تدقيق قريب في الحسابات اللبنانية

بيروت ـ العربي الجديد

قال غازي وزني وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال في لبنان، إن الحكومة الجديدة ستوقع عقداً بشأن التدقيق الجنائي للبنك المركزي في غضون بضعة أيام مع شركة الاستشارات الدولية «الفاريز اند مارسال». وشكل رئيس الوزراء نجيب ميقاتي حكومة جديدة، يوم الجمعة الماضي، وجرى اختيار يوسف خليل وزيراً للمالية، خلفاً لوزني. وينهي تشكيل حكومة جديدة مازقا سياسياً انزلق لبنان خلاله إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة، قادت أكثر من نصف الشعب إلى هوة الفقر، وتسببت في أن تخسر العملة ما يزيد عن 90% من قيمتها. والتدقيق الجنائي في تعاملات البنك المركزي، شرط رئيسي لحصول لبنان على مساعدات أجنبية حيوية، لكنه وصل إلى طريق مسدود العام الماضي حين انسحبت شركة «الفاريز اند مارسال» في نوفمبر/ تشرين الثاني، قائلة إنها لم تتلق المعلومات التي تحتاجها من البنك المركزي لكن وزارة المالية عادت في إبريل/ نيسان الماضي، لتعلن أن البنك المركزي وافق على تسليم الوثائق التي طلبتها شركة الاستشارات الدولية. وجاءت تصريحات وزني لوسائل الإعلام، أمس، بعد مراسم تسليم مهامه لوزير المالية الجديد، وهو مسؤول سابق في المصرف المركزي ومقرب من محافظه رياض سلامة. وقال خليل إن الفشل في منصبه الجديد ليس خياراً، مضيفا أن من شأنه أن يفاقم الأزمة. وقال خليل: «إنها لحظة تاريخية في لبنان الذي عانى كثيراً، وهي أيضا لحظة مصيرية، فإما نفشل أو ننجح بتصحيح الوضع وإعادة هيكلته»، مضيفا: «الربح ليس سهلاً، وعلى لبنان أن يعمل ليثبت جدارته وهذا تحد كبير لنا والمعركة جدية». وتعهدت الحكومة اللبنانية الجديدة بأن تعالج أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ البلاد، صنفها البنك الدولي على أنها من بين الأسوأ عالميا منذ عام 1850. ويتضمن المسار الذي يجب على الحكومة السير فيه إصلاحات حددتها دول ومؤسسات مانحة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قالت مراراً إنها ستفرج عن حزم تمويل بمجرد أن ترى تغييراً. وفي المقابل، من المنتظر أن يحصل لبنان على مساعدات بمليارات الدولارات.

ويخشى اللبنانيون الفرق أكثر في ركود يشكل أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد بين عامي 1975 و1990. وأخفقت حكومات متعاقبة في تنفيذ تغييرات بسبب الخلافات السياسية. والكثير من الإصلاحات يتعلق بالنظام المالي والمصرفي الذي يقع في محور الانهيار الاقتصادي الذي بدأ في أواخر 2019 وأصاب بنوك لبنان بالشلل إلى حد كبير.

الأزمة الاقتصادية تسببت في خسارة الليرة ما يزيد عن 90% من قيمتها

الجزائر

اللحوم تشعل أزمة بين المنتجين والحكومة

الجزائر ـ حمزة كحال

سجلت أسعار اللحوم بمختلف أنواعها في الجزائر قفزة غير مسبوقة خلال الأيام الأخيرة، لتتجاوز القدرات الشرائية للكثير من المواطنين، الأمر الذي تسبب في نشوب أزمة بين مربي الماشية والحكومة من جانب، وبين التجار ومنظمات حماية المستهلك من جهة أخرى، بينما لا تلوح في الأفق بوادر توصل الأطراف المختلفة إلى اتفاق من شأنه تهدئة الأسعار. وزادت أسعار اللحوم بين 200% و300% في غضون أيام، ليصل سعر لحم الدجاج إلى 500 دينار للكيلوغرام الواحد (3,84 دولارات) والديك الرومي 700 دينار للكيلوغرام، فيما بلغت أسعار لحوم العجول والأبقار أكثر من 1400 دينار (10,50 دولارات) للكيلوغرام، في حين قفزت أسعار لحوم الأغنام إلى أكثر من 1700 دينار للكيلوغرام، ودفع الارتفاعات الذي مس أسعار اللحوم خاصة الدجاج، التي ظلت لسنوات ملاذ العائلات الجزائرية، وزارة التجارة للتدخل بإرسال فرق تفتيش ورقابة لأسواق الجملة، مع استدعاء المنتجين ومسيري (مسؤولي) الدواجن، مراد بلحسن، إن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار هو عزوف صغار المربين عن تربية الدجاج اللاحم، الذي يشكلون 70% من الإنتاج الوطني، بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف خلال السنة الحالية، وكذلك عدم استفادة غالبية المربين الصغار من اتفاقية تزويدهم بالأعلاف بأسعار مناسبة.

متجر لحوم في الجزائر العاصمة (فرانس برس)

وأضاف بلحسن لـ«العربي الجديد» أن «وزارة التجارة عليها الاهتمام بشقها المتعلق بمراقبة الأسواق لأن الارتفاع لا يتحمل مسؤوليته المنتج فقط، وجدنا بعض التجار ممن لهم هامش ربح أكبر من المنتج بـ 200% وهذا أمر لا يعقل ولا يشجع على الإنتاج». من جانبها دخلت منظمات حماية المستهلك على خط الأزمة، حيث أطلقت المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك، حملة لمقاطعة شراء اللحوم البيضاء، تحت شعار «خليه يربي الريش»، رداً على انفلات الأسعار. وقال مصطفى زبدي، رئيس المنظمة لـ«العربي الجديد»: «لاحظنا أن أسعار الدجاج وصلت لأرقام جنونية غير مبررة، وراقبنا الأزمة عندما كان سعر الدجاج يتراوح بين 400 و420 دينارا للكيلوغرام، لكن عندما وصل سعره إلى حدود 500 دينار في بعض المناطق، تحملنا مسؤوليتنا في حماية المستهلك عبر الدعوة للمقاطعة كون الأسعار تخطي التكاليف بهامش ربح جنوني وهذا الأمر لا يمكن قبوله».

هدف الاجتماع هو وضع سقف لهامش الربح عند كل حلقة من حلقات الإنتاج والتسويق، لضمان استقرار الأسعار. في المقابل يتحفظ بعض المنتجين ومربي الدجاج والماشية على وضع سقف للأرباح، حيث استبق مربو الدواجن والماشية الخطوة الحكومية بتوجيه انتقادات إلى وزارة التجارة بعدم وضع حد لما وصفوه بـ«تغول مافيا الأسواق»، في إشارة إلى بعض التجار الذين أضحوا يتحكمون في الأسعار. وقال رئيس الجمعية الجزائرية لمربي الدواجن، مراد بلحسن، إن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار هو عزوف صغار المربين عن تربية الدجاج بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف، وهذا تحد كبير لنا والمعركة جدية».

تحقيق

سباق على مكالمات اليمنيين
خطط حكومية للحد من سيطرة الحوثيين

تخطط الحكومة اليمنية لاستعادة السيطرة على موارد قطاع الاتصالات عبر اتفاقات مع شركات دولية وخليجية، بينما تمكن الحوثيون منذ اندلاع الحرب من فرض نفوذهم عبر الجبايات التي يحصلونها من الشركات ورسوم التراخيص

عدن ـ محمد راجح

وسّعت الحكومة اليمنية من اهتمامها وتحركاتها المكثفة مؤخراً للسيطرة على مورد رئيسي ظل طوال سنوات الحرب خارج إطار سيطرتها وإدارتها، في ظلّ ما تواجهه من أزمات اقتصادية زادت حدتها منذ مطلع العام الجاري، مع تشتت الموارد العامة وفقدان المورد الأول نتيجة توقف تصدير النفط والغاز.

واستكملت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الترتيبات الفنية اليمنية مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عرب سات»، والمتعلقة بتقديم خدمات الإنترنت والاتصالات عبر الستالايت.

وأكد مصدر حكومي يمني، طلب عدم الكشف عن هويته لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً قررت العمل على استعادة أهم القطاعات العامة الإيرادية في إطار خطة شاملة تم وضعها للتصدي للأزمات الاقتصادية وتحريك القنوات الإيرادية، بما يؤدي إلى تفعيل الدورة النقدية وارتباطها بالبنك المركزي.

وقال المصدر إن خدمات الاتصالات تأتي في طليعة القطاعات الواعدة التي يجب استعادتها ووضع حد لهيمنة الحوثيين على هذا القطاع المهم، الذي تستنزف جماعة الحوثي موارده من أجل تمويل حربها ضد الحكومة الشرعية، مشيراً إلى أنّ الحوثيين يسيطون سيطرتهم على القطاع من خلال ابتزاز الشركات وفرض جبايات عليها.

وتصدرت عملية استعادة هذا القطاع وتطويره جدول أعمال الحكومة اليمنية في أحد اجتماعاتها الأخيرة، وهي من المرات القليلة التي تناقش الحكومة منذ تشكيلها مطلع العام الحالي خطط تنفيذية لتفعيل وتطوير قطاع الاتصالات.

ومن أبرز التقارير التي وقفت معها الحكومة ما يتعلق بخطة التفاهمات القائمة مع المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عرب سات» لتغطية الجمهورية اليمنية بالاتصالات والإنترنت عبر الأقمار الصناعية، وكذلك مع شركات الاتصالات في السعودية والإمارات وسلطنة عمان، ضمن الجهود المستمرة لتطوير القطاع.

ويتم الإعداد من قبل الجهات المعنية لإطلاق مشروع لتغطية مختلف المحافظات بخدمة الإنترنت، إذ يعمل فريق فني على تحديد المناطق التي ستتم تغطيتها في المرحلة الأولى.

ويعتقد المحلل الاقتصادي ياسر العزاني أن تفاهمات حلّ أزمة استيراد الوقود الأخيرة والتي جاءت برعاية دولية قادتها سلطنة عُمان، قد تمهد للاتفاق حول إدارة قطاعات اقتصادية عديدة، من بينها قطاع الاتصالات.

ويتطرق العزاني في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن توفر الوقود بكميات مناسبة في مختلف المناطق اليمنية يحل إحدى أهم الأزمات التي واجهتها شركات الاتصالات ومختلف الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، إلى جانب الجهود الجارية لحل مشكلة الكهرباء في مناطق الواقعة افتراضياً تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً وهو ما يسمح بتطوير شبكات الإنترنت وخدمات الاتصالات الأخرى في مناطق الحكومة اليمنية.

بدوره، يقول الخبير في مجال الاتصالات، رمزي شيبان، إن قطاع الاتصالات يعاني من تهالك الشبكات وتردي خدماته، بينما أصبح عرضة فقط للاستغلال والابتزاز وليس للاستثمار والتطوير في أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة على مستوى العالم.

ويضيف شيبان لـ«العربي الجديد» أنّ اليمن يعاني من انخفاض معدل خدمات الاتصالات وارتفاع أسعار المكالمات الدولية التي تعد أعلى بكثير من المعايير الإقليمية، وكذلك تردي خدمات الإنترنت، ما يشكّل عائقاً رئيسياً أمام قطاع الأعمال، إضافة إلى أن معدل انتشار خدمات الهاتف النقال في اليمن لا تزال منخفضة ومتردية بحسب المعايير الدولية، وتتركز أساساً في المدن الرئيسية.

ويعاني المشتركون في خدمات الاتصالات من ارتفاع تكاليفها بشكل كبير وتدني جودة الخدمات والذي حد كثيراً من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع وجود فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية.

1100

تشكو الحكومة اليمنية من شح الموارد المالية التي ادت بدورها الى انهيار الريال مقابل الدولار الاميركي ليلامس نحو 1100 ريال للدولار في مناطق سيطرة الحكومة، بينما يستقر في مناطق نفوذ الحوثيين عند نحو 600 ريال للدولار.

عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال يصل إلى 18,6 مليون مشترك

خسائر قطاع الاتصالات جراء الحرب تقدر بنحو 100 مليار ريال

وتظهر بيانات حديثة صادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال في الجمهورية اليمنية يصل إلى نحو 18,6 مليون مشترك، تتصدرها شركة «يمن موبايل» الحكومية بنحو 7,4 ملايين مشترك، تليها «سبأفون» بنحو 6 ملايين مشترك، إذ كانت الشركة مملوكة لرجل الأعمال الشيخ حميد الأحمر، قبل انتقالها إلى رجال أعمال قبل بداية الحرب بفترة وجيزة، ومن ثم احتدام الصراع عليها وبسط الحوثيين السيطرة عليها.

وتأتي شركة «إم تي إن» في الترتيب الثالث بحوالي 4,9 ملايين مشترك، فيما واجهت شركة «واي» آخر شركات الهاتف النقال المنضمة إلى السوق اليمنية في عام 2007 صعوبة في المنافسة مع تدني حصتها من المشتركين والذين لا يتجاوزون 1,5 مليون مشترك.

ويقدر تقرير صادر عن الشركة اليمنية للاتصالات خسائر قطاع الاتصالات جراء الحرب بنحو 100 مليار ريال (الدولار يعادل 1100 ريال في مناطق سيطرة الحكومة) نتيجة الاستهداف المباشر لأكثر من 500 موقع وشبكة اتصالات منها 333 محطة إرسال هوائية الخاصة بالتغطية لهواتف النقال التابعة لشركة «يمن موبايل» الحكومية والشركات الخاصة الأخرى، وتشمل الأضرار مباني وأبراجاً ومحطات وتجهيزات الستترالات.

ويضاف قطاع الاتصالات إلى العديد من المجالات التي يشتد الصراع بين الحكومة والحوثيين للسيطرة على مواردها، إذ طاول الصراع القطاع المصرفي والموانئ والرسوم الجمركية على الواردات وغيرها.

ويعيش اليمن على وقع تجاذبات مصرفية خطيرة تهدد بانهيار البنوك العاملة في البلاد، مع إصرار الحكومة على انتقال المراكز الرئيسية للبنوك من العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى عدن التي اتخذتها الحكومة عاصمة مؤقتة لها منذ نهاية عام 2016.

وحسب بيانات رسمية، يتكون القطاع المصرفي في اليمن من 17 بنكاً، منها 4 بنوك إسلامية. ويتسم السوق المصرفي بالتركز، حيث تسيطر 3 مصارف على أكثر من 50% من إجمالي أصول وودائع البنوك، وهي اليمن الدولي والتضامن الإسلامي والتسليف التعاوني الزراعي «الحكومي» (كاك بنك)، فيما تمتلك 5 مصارف حوالي 73% من إجمالي فروع البنوك في البلاد.

وتشكو الحكومة من شح الموارد المالية التي أدت بدورها إلى انهيار الريال اليمني مقابل الدولار ليلامس 1100 ريال للدولار الواحد في مناطق سيطرة الحكومة، بينما يستقر في مناطق نفوذ الحوثيين عند نحو 600 ريال للدولار.

ومع انسداد آفاق الحل داخلياً وغياب أي توجه دولي لإنقاذ الاقتصاد اليمني، سيكون على المواطن دفع ثمن الانهيار المريع للريال، إذ تفقد الآف الأسر اليمنية قدرتها الشرائية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومختلف الخدمات إلى معدلات قياسية، عما كانت عليه مطلع العام الجاري.

عنب اليمن يشكو العطش

ككل شيء في ما كان يُعرف بـ«اليمن السعيد» يعاني مزارعو العنب من تداعيات حرب مستمرة منذ نحو 7 سنوات، ما أثر سلبا على هذه الفاكهة، التي كانت تنتظرها أسواق الداخل وأخرى خارجية. «عنب اليمن» كان له 40 صنفا، تقلصت حالياً إلى حوالي 20، وأكثرها شهرة وشيوعا ثلاثة أنواع، هي «الرازقي» ذو اللون الأبيض، وهو الأجود على الإطلاق، و«العاصمي» نسبة لزراعته في ضواحي العاصمة صنعاء، (شمال). إضافة إلى «الأسود والأحمر». لكن هذه الزراعة العريقة في اليمن تتأثر منذ سنوات بسبب وضع البلد وأزماته العصيبة، التي لا تكاد تنتهي حتى تبدأ من جديد. إذ بات ينزف هو الآخر مع تعرضه للعطش وضعف رعايته، وفقدانه مساحات واسعة، كما أدت أزمة شح الوقود إلى عجز المزارع عن ري العنب، إضافة إلى غياب المبيدات الفاعلة في الأسواق اليمنية، حيث طغت عليها منتجات مستوردة ومهربة بلا ضمانة ولا رقابة ولا فاعلية. ويستمر موسم حصاد العنب في البلاد بين يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني من كل عام. ويشهد اليمن انهياراً اقتصادياً ومعيشيا في ظل تردي الخدمات، ما فاقم من معاناة أكثر من 70% من السكان الذين أضحوا تحت خط الفقر، وفق البيانات الرسمية.

بائع يتفحص هاتفه الذي انتظره عملاء في سوق الأحدية القديمة في صنعاء (فرانس برس)

مال وسياسة

تواجه حكومة طالبان الانتقالية التي شكلتها لتسيير شؤون أفغانستان خيارات صعبة ومعقدة بين الرضوخ للمطالب الغربية والحصول على أموالها المجمدة، أو رهن مواردها المعدنية لبكين وموسكو. وتراقب الحكومات الغربية نتائج الضغوط الاقتصادية وتأمل أن تقود إلى انهيار حكومة طالبان

الغرب يشدد الخناق المالي على طالبان

الإفلاس ورهن الموارد أو الرضوخ للشروط مقابل عودة المساعدات

لندن ـ **العربي الجديد**

يعد الاقتصاد أكبر تحد يواجه حكومة طالبان أو «إمارة أفغانستان الإسلامية» التي تشكلت الأسبوع الماضي. وعلى الرغم من أن أفغانستان غنية بالموارد الطبيعية من المعادن وحتى النفط والغاز الطبيعي، إلا أن البلاد عاشت نحو 40 عاماً من الاضطراب السياسي، تحت الغزو السوفييتي المباشر ثم الغزو الأميركي. وطوال هذه العقود ظلت أفغانستان خارج دورة التطور الاقتصادي العالمي وتعتمد على المساعدات والمعونات الدولية والاقتصاد « الاكتفائي» الذي يعتمد الزراعة فقط والمقايضات التجارية البسيطة. وحسب بيانات البنك الدولي، حتى سقوط حكومة أشرف غني، فإن 44% من مواطني أفغانستان يعملون في الزراعة البدائية، ولم تتعد صادرات البلاد السنوية قيمة 800 مليون دولار، بينما بلغت الواردات أكثر من 8 مليارات دولار، أي أكثر من 10 أضعاف الصادرات، كما لم يتجاوز حجم الاقتصاد الأفغاني قيمة 22 مليار دولار. وكانت الحكومة الأفغانية خلال قرابة عقدين من الغزو الأميركي تغطي عجز الميزان التجاري الذي بلغ 30% من إجمالي الناتج المحلي، عبر المساعدات والمنح التي تقدمها الدول الغربية وقوات حلف الناتو والولايات المتحدة. وكانت نفقات الحماية الأمنية وحدها تبلغ 28% من إجمالي الناتج المحلي بينما تغطي المساعدات نسبة 75% من النفقات الحكومية. وبالتالي، ووفق محللين غربيين، يمكن القول إن حركة طالبان ورثت اقتصاداً متخلفاً يفتقر للبنى الأساسية التي تمكنه من تطوير الموارد الطبيعية وتنمية القطاع الخاص وقنوات التجارة.

وهذا الواقع الاقتصادي يضع حكومة إمارة أفغانستان الإسلامية أمام خيارات اقتصادية محدودة، وهي، ربما رهن مواردها الطبيعية بثمن بخس للصين مقابل الحصول على تمويلات عاجلة للصرف على نفقات الحكم وتلبية احتياجات الاقتصاد والمواطن، أو الرضوخ للشروط الغربية مقابل الحصول على الاعتراف الدولي وبالتالي عودة المساعدات. على صعيد دول الجوار التي يمكن أن تقدم مساعدات لحكومة طالبان، عدا الصين، فإن باكستان تعيش أوضاعاً اقتصادية بالغة الصعوبة، كما أن إيران تعاني من الحظر الاقتصادي الأميركي، وبالتالي يرى خبراء أن حركة طالبان أمام خيارات كلها صعبة وُمرة خلال الشهور المقبلة. في هذا الشأن تقول الدكتورة فانيا فيلاب براون، في تحليل بمعهد « تشاتهام هاوس» للدراسات الخارجية في لندن، إن الضغوط الاقتصادية الغربية على حكومة طالبان التي انفقت عليها دول مجموعة السبع في اجتماعها بلندن الشهر الماضي، إما أن تقود إلى تحول جذري في مسار حركة طالبان السياسي وتصبح أكثر اعتدالاً، وبالتالي تكون مقبولة لدى الحكومات الغربية، أو تقود إلى انهيار حكومة طالبان عبر الإفلاس المالي والعجز الفعلي عن إدارة شؤون الاقتصاد وتسيير الحياة المعيشية للمواطنين، وهو ما تأمل فيه القوى الغربية.

لكن الدكتورة براون ترى أن آليات الضغوط الاقتصادية الغربية يجب أن تأخذ في الاعتبار «مأساة الشعب الأفغاني»، وبالتالي ربما تخفيف الضغوط عبر السماح بالمساعدات. وفي شأن تخفيف الضغوط المعيشية على الشعب الأفغاني، تعهد مؤتمر المانحين الذي عقد يوم الاثنين في جنيف، بتقديم نحو مليار دولار كمساعدات لأفغانستان، بعد تحذيرات من الأمم المتحدة من «كارثة تلوح في الأفق». وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أمام الوزراء المشاركين في المؤتمر، إنه «من المهم جداً» أن تتواصل المنظمة الدولية مع حركة طالبان لتسهيل نقل المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان وتوزيعها. وسعى المؤتمر لجمع مبلغ قدره 606 ملايين دولار يمكنها أن تنقذ حياة ملايين الأفغان في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الحالي، لكنه انتهى بجمع مبلغ أكبر. وترى الأمم المتحدة أن «الأفغان بحاجة ماسة إلى الغذاء والدواء والخدمات الصحية ومياه للشرب والصرف الصحي».

من جانبه يرى البروفسور جيفري ساكس أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، أن موقف الدول الغربية الرافض للاعتراف بحكومة طالبان سيقود إلى أزمة اقتصادية وكارثة إنسانية في البلاد، ولكنه لن يسقط حكومة طالبان أو يؤدي إلى انهيارها، إذ لم ينجح الحظر الأميركي والغربي الذي طبقته الولايات المتحدة وبشدة على إيران وكوريا الشمالية وكوبا وفنزويلا في إسقاط النظم السياسية في هذه الدول.

ويقول البروفسور ساكس، إن على الولايات المتحدة أن تتعامل بواقعية لإنهاء «مأساة أفغانستان التي شاركت في صنعها واستمرت لفترة 40 عاماً». وينصح أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد إدارة الرئيس بايدن بتبني برنامج لمساعدة الشعب الأفغاني وتنمية الاقتصاد بالتعاون مع كل من بكين وموسكو، بدلاً من مواصلة الحظر وتعليق المساعدات. ويقول ساكس إن التعاون والتنمية والسلام هو الحل الوحيد لأزمة أفغانستان. وفي ذات الصدد، يرى خبراء أن موقع أفغانستان الاستراتيجي الذي يربط بين الصين وأوروبا ويجاور دول النفوذ الروسي في آسيا الوسطى، يجب أن لا يترك فارغاً للنفوذ الروسي والصيني في وقت تتبنى فيه إدارة جو بايدن استراتيجية محاصرة «التمدد الاقتصادي والتجاري الصيني» وتعمل على قطع الطريق أمام نجاح مبادرة «الحزام والطريق» الصينية.

وينتقد البروفسور ساكس، سياسة بلاده الخارجية ويقول: «لدى واشنطن الكثير من المعرفة بكيفية معاقبة الدول والقليل بكيفية معالجة الأزمات التي تنشأ من العقوبات».

ويشير إلى أن المواطن الأفغاني لم يدعم حكومة أشرف غني ببساطة لأنها حكومة صرفت الأموال على حماية أمن القوات الأميركية، ولم تصرفها على تنمية الاقتصاد والخدمات الصحية والتعليمية وتطوير البنى الأساسية بأفغانستان.

تعاون مع تركمانستان

ناقشت «طالبان»، أمس، مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع تركمانستان. وقال الناطق باسم المكتب السياسي لطالبان محمد نعيم، في تغريدات على تويتر، إن نائب رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال الملا عبد السلام حنفي اجتمع بنائب رئيس تركمانستان، وزير الخارجية رشيد ميريدوف، عبر الفيديو كونفرنس. ووعد ميريدوف بمواصلة المشاريع في أفغانستان، ومن بينها مشاريع الطاقة، واكمال مشروع السكك الحديدية في اتحادي.

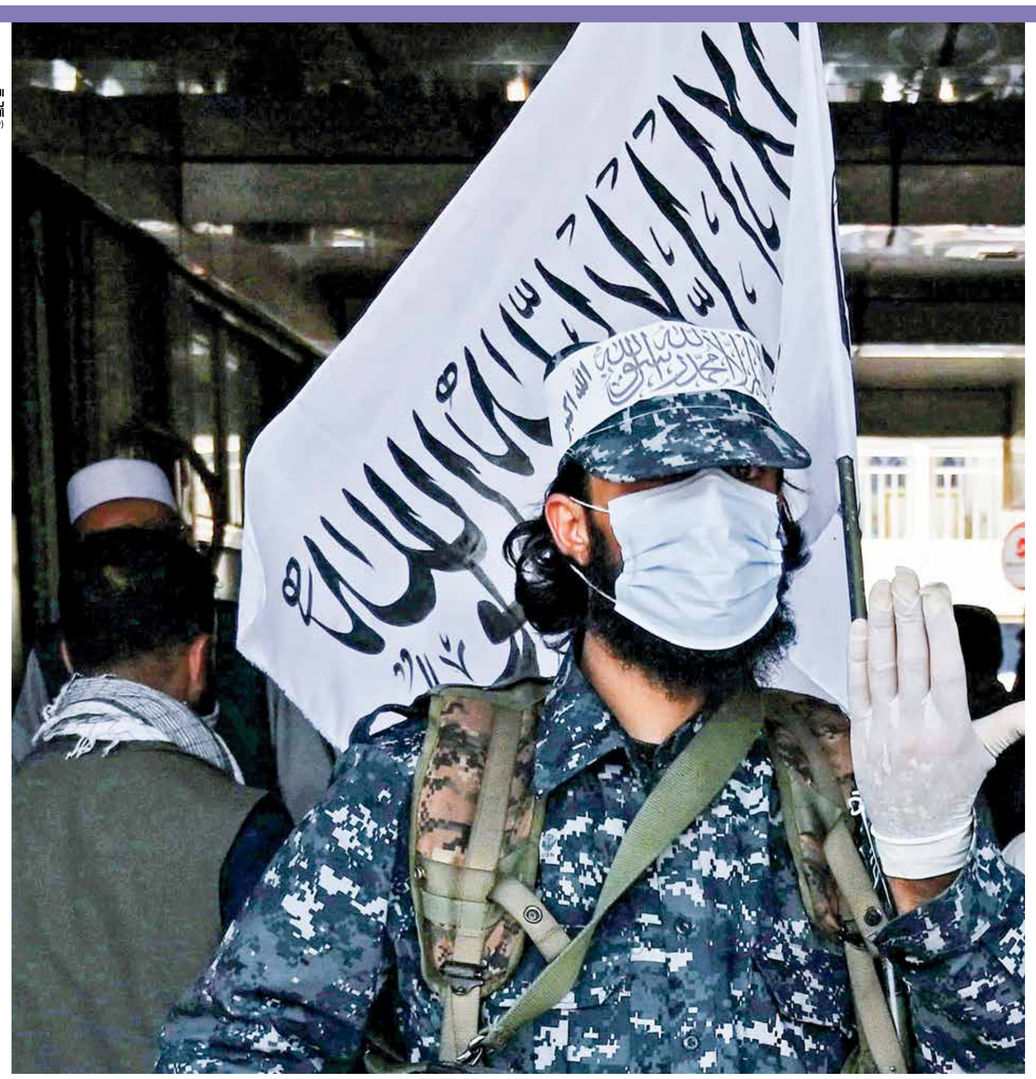

الشعب الأفغاني يعاني من العقوبات الغربية (Getty)

الأمم المتحدة أجازت مساعدات قيمتها مليار دولار للشعب الأفغاني

أزمة أشباه الموصلات مستمرة حتى العام المقبل

تكثف شركات صناعة أشباه الموصلات جهودها لحل النقص المريع الذي يعطل إنتاج السيارات

لندن ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن التعاون بين شركات السيارات وشركات أشباه الموصلات يتسارع في الولايات المتحدة لحل أزمة الشرائح أو الرقائق التي تهدد الصناعة منذ أكثر من عام.

وتوقعت شركة الإلكترونيات الأميركية «3 إم» أن نقص أشباه الموصلات الذي عطل مصانع السيارات حول العالم ربما يستمر في العام المقبل 2022.

وضاعفت الشركة توقعاتها السابقة للانخفاض في إنتاج السيارات الجديدة في النصف الثاني من عام 2020 إلى 6% على أساس سنوي بدلاً من 3%، وفقاً لمؤتمر نظمه مصرف «مورغان ستانلي».

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة أنتل الأميركية، بات غيلسنر، في مؤتمر أمس الثلاثاء، إن شهية صناعة السيارات لأشباه الموصلات يجعل منها أهم زبون لنا، ووعد غيلسنر بمضاعفة إنتاج شركته من الشرائح لمقابلة احتياجات شركات السيارات في الولايات المتحدة. وكانت العديد من شركات السيارات قد عطلت بعض خطوط إنتاجها خلال العام الماضي والأشهر الأولى من العام الجاري بسبب النقص في الشرائح.

وتسببت أزمة نقص الرقائق في اضطرابات في إنتاج بعض موديلات «هيونداي موتور» في مصانعها المحلية. ووفقاً لما ذكرته مصادر لوكالة «يونهاب»، تخطط الشركة الكورية الجنوبية لتعليق الإنتاج مؤقتاً في مصنعها في مدينة آسا التي تبعد 100 كيلومتر عن العاصمة سيول بدءاً من اليوم الأربعاء، نتيجة نقص الرقائق.

وحدثت هذه الأزمة بعد أيام من اتجاه «هيونداي» لتعطيل مصنعها الذي ينتج «سوناتا سيدان» و«سانتا إف أي» لمدة يومين في الأسبوع الماضي للسبب نفسه. كما اضطرت «هيونداي» لإغلاق مصنعها في مدينة أولسان بداية من أول من أمس نتيجة نقص الرقائق، مما عطل إنتاج السيارة الرياضية «باليساد» و«ميني فان ستاريا». وافتتحت ألمانيا التي تملك صناعة كثيفة للسيارات خلال الشهور الماضية مصنعاً جديداً لأشباه الموصلات، وهنالك مصنع كبير للشرائح في هولندا. لكن صناعة الرقائق تتركز في تايوان ودول جنوب شرقي آسيا وليس في أوروبا أو أميركا.

وتمثل صناعة الشرائح الإلكترونية في أميركا نسبة 1% من إجمالي الصناعات. وتعد شركة «إنفيديا» واحدة من أكبر شركات إنتاج معالجات الرسومات وبطاقات العرض المرئي وشرائح الكمبيوتر وأنظمة ألعاب الفيديو في الولايات المتحدة.

كما أن شركة «إنتل» الأميركية من أكبر شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات المتخصصة في صناعة الرقائق ومعالجات الكمبيوتر. وأعلنت الشركة عزمها على استثمار 80 مليار دولار في صناعة الشرائح بالقارة الأوروبية خلال الأعوام العشرة المقبلة لصناعة رقائق لدعم صناعة السيارات.

كما توجد في الولايات المتحدة شركة «مايكرون» المتخصصة في إنتاج شرائح الذاكرة والتخزين، بما في ذلك ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية وذاكرة الفلاش ومحركات الأقراص. وتبلغ قيمة مايكرون السوقية 83 مليار دولار ويعمل لديها 40 ألف موظف في 17 دولة، وحققت إيرادات في الربع الثالث المنتهي في يونيو/ حزيران الماضي بقيمة 7,4 مليارات دولار وصافي ربح 1,7 مليار دولار. وكان حجم الاستثمار الأميركي في صناعة أشباه الموصلات بطيئاً، وتعتمد الصناعة الأميركية على الاستيراد من دول جنوب شرقي آسيا، خاصة تايوان. وتراوحت معدلات الاستثمار بصناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة بين 15 و20% من إجمالي المبيعات خلال العقد الماضي، في حين بلغت حصة البحث والتطوير لأشباه الموصلات 12 في المائة، ولآلات أشباه الموصلات نحو 20 في المائة.

لكن في أعقاب أزمة أشباه الموصلات التي استشرت في أعقاب جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الإنتاج ارتفع معدل الاستثمار الأميركي في صناعة الشرائح، خاصة وأن أسهم شركات الشرائح شهدت ارتفاعات كبيرة في بورصة «وول ستريت».

ويتركز تصنيع أشباه الموصلات حتى الآن في جنوب شرقي آسيا في كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة. واحتلت شركة سامسونغ الكورية المركز الثاني عالمياً في 2019 من حيث الحجم، وفقاً لمركز الإحصاءات «ستاتيستا».

وفي تايوان المهيمنة على صناعة مسابك أشباه الموصلات، استطاعت الحكومة التايوانية منذ الثمانينيات في القرن الماضي تعزيز الصناعة عبر التمويل المباشر بالإعانات والقروض ذات الفائدة المنخفضة.

إنتل تتجه لبناء مصنع ضخم لصناعة الشرائح في أوروبا

مصنع شرائح تابع لشركة إنتل الأميركية في الصين (Getty)

300 مليار دولار ديون أكبر شركة عقارية

بكين ـ **العربي الجديد**

دعت الحكومة الصينية مجموعة من خبراء المحاسبة والقانون لفحص الموارد المالية لمجموعة «تشاينا إيفرغراند غروب» التي تراجع سعر سهمها بنحو 80% خلال العام الجاري وتواجه احتمال الإفلاس. وترى وكالة بلومبيرغ في تقرير أمس، أن هذه الدعوة للخبرات المحاسبية ربما تكون مقدمة محتملة لإعادة هيكلة شركة التطوير العقاري الأكثر مديونية في العالم.

وأرسل المنظمون في مقاطعة جوانغدونغ فريقاً من شركة المحاماة «كينغاند وود مليسونس» لفحص الشركة في الشهر الماضي، وفقاً لما ذكرته وكالة بلومبيرغ عن مصادر على دراية بالأمر. وحددت الشركة المثقلة بالديون «تشاينا إيفرغراند» مشاكلها المالية، وأوضحت أنها تكافح لبيع الأصول بالسرعة الكافية من أجل خدمة ديونها الضخمة البالغة 305 مليارات دولار. وبدأت ثقة السوق تتدهور في الشركة الصينية خلال مايو/أيار الماضي، وتبعت ذلك سلسلة من الاحتجاجات على مدار الأسبوع الماضي من قبل مشتري المنازل الغاضبين والمستثمرين الأفراد والموظفين الذين يطالبونها بالوفاء بالتزاماتها. وفي بيان لبورصة «هونغ كونغ»، ألقت الشركة باللوم على التقارير الإعلامية السلبية المتزامنة التي أضعفت ثقة مشتري العقارات المحتملين، وأوضحت شركة التطوير العقاري الأكثر مديونية في العالم أيضاً أنها تعمل مع مستشارين ماليين من أجل استكشاف حلول لمشكلاتها. وأغلق سهم «تشاينا إيفرغراند» تعاملات أمس الثلاثاء منخفضاً 11,9% عند 2,97 دولار هونغ كونغ، لتصل نسبة تراجعه هذا العام إلى حوالي 80%. وتجري الحكومة الصينية عمليات فحص كامل للقطاعات الاقتصادية التي تعاني من أزمات مالية لحماية النظام المصرفي من تراكم الديون المعدومة. وكانت الشركات الصينية قد استدانت بكثافة خلال السنوات الماضية لتمويل التوسع التجاري والاقتصادي، إلى ذلك، يتوقع مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري، أن تتسبب الإجراءات التنظيمية الأخيرة في الصين في أضرار محدودة على النمو الاقتصادي طويل الأجل وجوانب الاستثمار. وقال المصرف الأميركي في مذكرة نقلتها وكالة بلومبيرغ، إن الأسواق المالية من المحتمل أن تظل عرضة للتقلبات على المدى القصير. وأضاف البنك في مذكرته الصادرة الإثنين: «كانت الإصلاحات التي حدثت في قطاعات تتنوع ما بين التكنولوجيا والتعليم تهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر تكافؤاً وإنتاجية على المدى الطويل، بدلاً من استهداف شركات القطاع الخاص على نطاق واسع».

وأوضح محللو «غولدمان ساكس» أن الحكومة تعتزم تنظيم إجراءات محددة مثل السلوك المضاد للمنافسة وجمع البيانات التي تنتهك الخصوصية والأمن الوطني، وأن السلطات أصبحت تركز على الابتكار التكنولوجي أكثر من ذي قبل، لكن التركيز تحول إلى الصناعات التكنولوجية مثل أشباه الموصلات ومعدات الطيران. وتؤكد المذكرة أن الصين لا تزال لديها قابلية لاستقبال الاستثمارات لأن اللوائح التنظيمية من غير المرجح أن تضر بارباح الشركات هيكلياً. ويفضل الاستراتيجيون التعرض للقطاعات المتوافقة مع أهداف التنمية الوطنية للصين بما في ذلك قطاع الطاقة الخضراء.

سهم «تشاينا إيفرغراند» يتراجع بنسبة 80%

فورة سوق العقارات الصينية رفعت من التوسع عبر الاستدانة (Getty)

رؤية

الهروب من مصر

شريف عثمان

نقلت بعض وسائل الإعلام الأسبوع الماضي اندهاش الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، من محاولة هروب طالب بالمرحلة الإعدادية، التي تسمى المدارس المتوسطة في بعض الدول ولا يتجاوز عمر الطالب فيها عادة خمسة عشر عاماً، إلى الأراضي الليبية، عبر منفذ مدينة السلوم المصرية، أملاً في الوصول إلى أحد الشواطئ الأوروبية، عن طريق بعض منظمي رحلات الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من الأراضي الليبية!

وخلال حفل إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تساءل السيسي: «هل وسائل الإعلام والتعليم والمؤسسات الدينية قائمة بدورها لما طالب في سن زي ده يشوف الأمل خارج بلده؟»، مضيفاً كعادته بعض الكلمات الغامضة «الرقابة التنفيذية أهم من الرقابة التنظيرية .. سهل أن أقول كلام جميل.. بس إزاي نحوله ممارسات فعلية».

توجه السيسي بتساؤلاته إلى وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية في مصر، لمعرفة إذا ما كانت تقوم بدورها، الذي حصرته الحكومة المصرية على مدار ثماني سنوات في عمليات غسل الادمغة، «لتطهيرها» من كل ما يسمح برؤية أي سلبيات في مصر، حتى لا يظن بعضهم أن الخلاص يمكن أن يكون في الخروج من الجنة المصرية.

لم يسأل السيسي إن كان هذا الشاب يرى مستقبلاً يسمح بالحد الأدنى من الحياة الكريمة أم لا، ولا إن كان يستطيع وأسرته الحصول على الغذاء الكافي أو المستوى المقبول من التعليم والعلاج، الذي يسمح له بتغيير حياته المظلمة، بدلاً من الهروب إلى الخارج، وتحمل المخاطر التي تصل إلى احتمالات فقدانه حياته.

جاءت تساؤلات السيسي لتؤكد أنه وحكومته لا يرون، عمداً أو سهواً، ملايين المصريين القابعين تحت خط الفقر، والذين تجاوزوا ثلاثين مليوناً وفق الإحصاءات الرسمية، ووفق خط الفقر الهزيل الذي قدرته الحكومة المصرية بمبلغ 857 جنيهاً شهرياً، أو ما يعادل نحو 55 دولاراً.

وتزداد معاناة الأسر المصرية، وتحديداً الطبقة المتوسطة التي تشكل مع الطبقة الفقيرة أكثر من 90% من إجمالي عدد السكان في مصر، مع كل إجراء حكومي يستهدف تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي الموجه للطاقة والوقود والمياه، ثم مؤخراً رغيف العيش.

تتجاهل الحكومة المصرية ما تؤدي إليه سياساتها، ضمن ما يعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، من إفقار الأسر المصرية، وتصعيب الحياة على الشباب الراغب في الحصول على تعليم جيد، أو الساعي لتكوين أسرة يتعين عليه أن يقوم بمصاريفها ويوجد لها السكن المناسب، في وقتٍ ترتفع فيه الأسعار بصورة كبيرة، حتى أن شقة صغيرة لا تتجاوز مساحتها 90 متراً أصبحت حلماً بعيد المنال على الشباب، ما لم يكن وارثاً، أو من الفئات التي توفر لها جهات عملها شروطاً ميسرة لدفع ثمن الوحدة السكنية، كالجيش أو الشرطة أو القضاء.

تتعامل الحكومة مع المصريين على أساس أن الأغلبية هي التي نشاهدها في إعلانات التلفزيون، المحتارة بين السكن في فيلا في التجمع الخامس، شرق القاهرة، أو كومباوند في الشيخ زايد، غرب القاهرة، وتتناسى الملايين من ساكني العشوائيات، وأحياناً القبور، المحرومين من الخدمات والصرف الصحي في أغلب الأوقات، والذين جارت إصلاحات صندوق النقد الدولي عليهم وتسببت في تراجع ما يحصلون عليه من أبسط الحقوق، وعلى رأسها الغذاء.

وقبل ظهور أثر قرار السيسي الأخير بزيادة سعر رغيف العيش، الذي يمثل جزءاً رئيسياً من مائدة أغلب الأسر المصرية في مختلف وجباتها، أكد برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والحائز جائزة نوبل للسلام، أن مصر «لا تزال تواجه مجموعة من التحديات الإنمائية طويلة الأمد، بما في ذلك الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والتفاوت المكاني والاجتماعي».

وتعليقاً على مؤشر الجوع العالمي لعام 2019، الذي احتلت فيه مصر المرتبة 61 من أصل 117 دولة، قال البرنامج «تظل القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ونوعيته وسلامته من أكثر التحديات إلحاحاً، حيث تواصل مصر الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير أكثر من نصف سلعها الأساسية». مضيفاً أن سوء التغذية يعد أحد المخاوف المتزايدة على الصحة العامة، التي تشمل أيضاً زيادة معدلات التقزم إلى 21,4 %، وزيادة معدلات السمنة إلى 16%، وزيادة معدلات نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة إلى 5,5%.

وفي تقرير نُشر على موقع net.masr360، أكد الباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني، مستعيناً بتقرير الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء «مصر في أرقام لعام 2020» تراجع نصيب الفرد من استهلاك بعض المنتجات الغذائية خلال الفترة 2015 – 2018، حيث تراجع الاستهلاك الفردي للقمح من 244,8 كيلوغراما عام 2015 إلى 239,4 كيلوغراما عام 2018، كما أشار إلى تراجع استهلاك المصريين ونصيب الفرد السنوي من الحاصيل النشوية والسكرية والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء، والدواجن والألبان، مع ارتفاع متوسط الاستهلاك السنوي للمصريين من البقوليات والبيض فقط».

وعلى نحو متصل، أكدت دراسة صادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أحد أهم مراكز الأبحاث المصرية، أن «متوسط الاستهلاك للمائدة بالأسعار الجارية ارتفع خلال الفترة من 2015 إلى 2018 بنسبة 43,6 %، إلا أنه انخفض بالأسعار الثابتة بنسبة 9,7%. بما يعني أن الاستهلاك الفعلي انخفض، والزيادة في المؤشر الأول غير دالة لأنها تنبع من زيادة الأسعار فقط»، وفقاً لنص كلمات المركز.

يحدث كل هذا في مصر التي تُبنى فيها القصور الرئاسية، وتُسخر فيها الجهود لاقتراض ما يقرب من 23 مليار دولار يتم استخدامها في بناء سكة حديد لقطار فائق السرعة لا يخدم أكثر من خمسة في المائة من المصريين، وتنفق فيها مليارات الدولارات لضمان السيطرة على الإعلام والشباب والرياضة والفن، وكسب ود الدول الأوروبية، ثم تبخل الحكومة على المواطنين بتكلفة دعم رغيف الخبز المقدرة بأقل من ثمانية مليارات جنيه، أو حوالي خمسمائة مليون دولار، ليتساءل بعدها البعض عن الأسباب التي تجعل طالب الإعدادي يعرض حياته للخطر، في سبيل الخروج من هذا البلد. فهل يُعقل هذا؟!